**الأصول الخمسة عند المعتزلة وأولها التوحيد**

***بحث فى : بقية الفرق المنتسبه للاسلام***

 ***إعداد / شادية بيومي حامد عطية***

 ***قسم الدعوة وأصول الدين***

***كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية***

***شاه علم - ماليزيا***

***shadia@mediu.ws***

**خلاصة هذا البحث فى : الأصول الخمسة عند المعتزلة وأولها: التوحيد**

**الكلمات الافتتاحيه : الخمسه، اولها، التوحيد**

* **.*المقدمة***

 **الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة الأصول الخمسة عند المعتزلة وأولها: التوحيد**

* .***عنوان المقالة***

الأصول الخمسة المتفق عليها بين المعتزلة هي:

1. التوحيد.
2. العدل.
3. القول بالمنزلة بين المنزلتين.
4. وجوب الوعد والوعيد.
5. وجوب العلم والنظر، وفرعوا عليه وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

بيان ذلك بالتفصيل:

المبدأ الأول: التوحيد:

التوحيد، هذا اسمه عندهم، وهذا هو الأصل الأول من أصولهم، والذي اشتهروا به بين الفرق الإسلامية؛ مع أن المسلمين جميعًا يقولون بوحدانية الله تعالى؛ ولكن المعتزلة، يقولون: "إن الله واحد في ذاته"، بمعنى: أنه غير مركب من أجزاء، "وأنه لا شريك له في ذاته"، بمعنى: أنه غير متعدد، "وهو واحد في أفعاله"، فلا شريك له فيها.

ومن هنا ذهبوا إلى أن الله تعالى، لا يتصف بصفات زائدة عليه، من العلم والقدرة والإرادة وغيرها، ويرون أن الله تعالى عالم بذاته لا بعلم، وهو قادر بذاته لا بقدرة، ومريد بذاته لا بإرادة، ومتكلم، بمعنى: أنه خالق الكلام في غيره؛ وذلك لأنهم يرون أن الله قديم، ولا قديم سواه، وأن القدم أخص صفات الذات الإلهية، فلا يشاركه فيها أحد من خلقه؛ ولذلك نفوا الصفات القديمة وزيادتها على الذات الإلهية، خوفًا من تعدد القدماء، وتعدد القدماء كفر؛ ولأن الصفات لو شاركت الله تعالى في القدم، لشاركته في الإلهية، والمشاركة في الألوهية تتنافى مع الوحدانية، والله واحد باتفاق المسلمين.

أقول: وهذا عين الخبر عندهم؛ لأنه إذا قيل بقدم الصفات كقدم الذات؛ فهل هذا معناه: أن العلم إله، والقدرة إله، والإرادة إله؟! أهذا هو التوحيد عند المعتزلة؟! سبحان الله! كيف وقد أثبت الله تعالى هذه الصفات لنفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله وقد علم أنها لا تتعارض مع التوحيد في شيء؛ بل هي التوحيد ذاته؟!.

وبناءً على فهمهم لمعنى التوحيد بطريقتهم الخاطئة، قالوا بنفي رؤية الله تعالى بالأبصار في الآخرة؛ لأن ذلك يؤدي في نظرهم إلى التجسيم، والجسمية تؤدي إلى التركيب، وكلاهما منفي عن الله تعالى، والله منزه عنه؛ لأنه يؤدي إلى التشبيه، والله منزه عن المشابهة بخلقه من كل وجه؛ فهو ليس في جهة، وليس في مكان، وليس صورةً ولا جسمًا ولا متحيزًا ولا يتغير؛ ولذلك أوجبوا تأويل الآيات الواردة فيها، وسموا هذا النمط توحيدًا، ولم يعلموا أن زيادة الصفات على الذات لا يلزم منها تعدد القديم بالذات؛ لأن الصفات لا تقوم بنفسها؛ وإنما تقوم بغيرها؛ فهي محتاجة إلى الذات الإلهية للقيام بها؛ كما أن ثبوت المشتق عالم وقادر ومريد وغيرها، قد ورد ذكره في القرآن الكريم وصفًا لله تعالى، وثبوت المشتق يؤدي إلى ثبوت ما منه الاشتقاق، وهو العلم والقدرة والإرادة، وهي الصفات؛ كما أن رؤية الله تعالى بالأبصار في الآخرة الآخرة جائزة عقلًا، وواقعة فعلًا، كما ورد ذلك في القرآن الكريم؛ قال تعالى: { ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ إ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ} [القيامة: 22، 23]، ولا يلزم من ذلك التحيز والجسمية؛ إذ أنها رؤية تليق بذات الله تعالى.

أما ما احتجوا به من قوله تعالى: { ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ } [الأنعام: 103]، قال أبو محمد بن حزم: "وهذا لا حجة لهم فيه؛ لأن الله تعالى إنما نفى الإدراك، والإدراك عندنا في اللغة معنى زائد على النظر والرؤية"، فالإدراك منتفٍ عن الله تعالى على كل حال في الدنيا والآخرة؛ لأن في الإدراك معنى الإحاطة، وليس ذلك في الرؤية؛ فالإدراك غير الرؤية، والحجة لقولنا هو قول الله : { ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ إ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ}.

وفي ردنا على المعتزلة نقول:

هذا؛ والتوحيد عند المعتزلة ليس توحيدًا؛ لقد شذ المعتزلة وشقوا عصا الجماعة، وفارقوا الأمة في زعمهم أن تنزيه الله عن الشريك، لا يمكن أن يتحقق إلا بنفي صفات الباري -جل وعلا- وتعطيل كمالاته، وجحد أسمائه الحسنى؛ ولذا كان التوحيد عندهم، يعني: نفي الصفات عن الذات، وتجريدها وتعطيلها عن الأسماء، والأصل الذي اتفقت عليه الأمة أن الله تعالى وصف ذاته بالصفات، وأن هذه الصفات ليست عين الذات؛ وإنما هي معانٍ قائمة بذاته .

وثبوت هذه الصفات لله سبحانه ثابت بالصريح من الكتاب، والصحيح من السنة؛ كما أجمعت عليه الأمة في صدرها الأول؛ يقول الله تعالى واصفًا ذاته بالإرادة: { ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳﯴ} [يس: 82]، ويقول : {ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ}

[هود: 107]، كما وصف الله –سبحانه- ذاته بالعلم والقدرة، والسمع، والبصر، والحياة؛ قال سبحانه: { ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈﮉ} [النساء: 176]، يقول : { ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕﮖ} [البقرة: 284]، قال : { ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ} [الشورى: 11].

وقد اتفقت الأمة -عدا المعتزلة ومن سار معهم- على أن هذه الصفات التي وصف الحق -تبارك وتعالى- ذاته بها ليست عين الذات؛ وإنما هي معانٍ قائمة بذاته تعالى، كما قال تعالى: {ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ} [البقرة: 255]،؛ فقد أضاف الله سبحانه العلم إلى ذاته، والمضاف غير المضاف إليه، أو ليس عينه، وصفات الله تعالى قديمة، ولا يمكن أن تكون حادثة، وذلك لأمرين:

الأول: أن صفاته تعالى صفات كمال، وتجريده سبحانه عنها في وقت، يعني تجريده تعالى عن صفات الكمال، وتعرية الذات عن صفات الكمال يثبت لها النقص، والله سبحانه منزه عن النقص؛ فإذا قلنا: إن صفة القدرة حادثة؛ فهذا يعني أن الله -جل عن ذلك- لم يكن قادرًا ثم صار قادرًا، وفي هذا إثبات العجز لله -جل الله عن ذلك- قبل أن يصير قادرًا، وذلك نقص، والنقص محال بالنسبة لله ومثل ذلك يقال في الصفات كلها.

الثاني: أن القول بحدوث الصفات، يجعل الذات الإلهية محلًّا للتغير، وطروء حال بعد حال؛ وذلك يؤدي إلى وصف الله سبحانه بالنقص، وهو محال؛ وذلك لأن الله تعالى إن طرأ عليه حال أو صفة لم تكن، فإما أن تكون الصفة الطارئة صفة كمال، أو صفة نقص؛ فإن كانت صفة كمال، فهذا يعني أن الله سبحانه قبل طروء الصفة كان ناقصًا -جل الله عن ذلك- لأن صفة الكمال هذه لم تكن ضمن صفاته، والنقص محال على الله تعالى، وإن كانت الصفة الطارئة صفة نقص، استحال اتصاف الله تعالى بها؛ لأن الله سبحانه لا يتصف بالنقص.

يتضح من هذا أن الله موصوف بصفات، وأن صفاته ليست عين الذات، وإنما هي معانٍ قائمة به؛ كما يتضح أيضًا أن صفاته تعالى قديمة، وليست حادثة؛ لكن المعتزلة جردوا الذات الإلهية عن الصفات، وعطلوها عن أوصاف الكمال، وذهبوا إلى أنه تعالى عليم بذاته لا بعلم، ومريد بذاته لا بإرادة، وقدير بذاته لا بقدرة، وهكذا في كل الصفات، وقد اشتهر عنهم في هذه المسألة مذهبان أو مقالتان:

الأولى: قالوا: إن الله سبحانه عليم بعلم، وعلمه ذاته، وقدير بقدرة، وقدرته ذاته... وهكذا.

الثانية: يقولون: إن الله تعالى عليم بذاته، سميع بذاته، قدير بذاته، وليس بعلم، ولا سمع، ولا قدرة..، وهذان المذهبان، أو هاتان المقالتان، على الرغم من محاولة التفرقة بينهما؛ فإنهما لدينا بمعنًى واحد، أو مآل الأمر فيهما شيء واحد، ولا يوجد بينهما كبير فرق؛ فإن الذي يقول: عالم بعلم، وعلمه ذاته، مثل الذي يقول: عالم بذاته، وأي فرق بين الذي يثبت صفة هي والذات شيء واحد، وبين الذي يثبت الذات فقط؟! المآل واحد، النتيجة واحدة: وهو الإقرار بوجود ذات لا صفة لها أو مجردة ومعطلة عن صفات الكمال؛ وإن كان ثمة فرق فهو في الوضوح والخفاء؛ لأن الذي يقول: عالم بذاته، أكثر وضوحًا ودلالة على مذهب القوم الذي يقوم على نفي الصفات، من الذي يقول: عالم بعلم، وعلمه ذاته.

وإنما دفع المعتزلة، إلى اعتناق هذا المذهب الغريب، والبعيد عن الشرع كتابًا وسنةً، ما توهموه من أن إثبات الصفات القديمة لله تعالى، فيه تعدد للقدماء؛ قالوا: إن ذلك يؤدي إلى إثبات قدماء كثيرين، ولما كان القدم أخص صفات الإلوهية؛ فكأن القول بالصفات القديمة، وإثباتها فيه شرك بالله ومن هنا فقد اتهم المعتزلة غيرهم من الفرق التي تثبت الصفات، وبالأخص أهل السنة اتهموهم بأنهم جعلوا لله شركاء في القدم، وأن القول بهذا يشبه ما ذهب إليه المشركون.

وقالت المعتزلة: "إنما حكمنا بكفر النصارى، بسبب أنهم أثبتوا ثلاثة قدماء، وأنتم -يقصدون أهل السنة- أثبتم أضعاف ذلك العدد من القدماء، حين أثبتم لله تعالى الصفات القديمة"، فالمعتزلة نفوا الصفات، وعطلوا الله تعالى عن صفات كماله الواجبة له، بسبب ما توهموا من أن إثبات الصفات القديمة يؤدي إلى تعدد القدماء، وبالتالي إلى تعدد الآلهة؛ فيكون في ذلك شرك يزيد على شرك النصارى الذين حكمنا بكفرهم لقولهم بثلاثة قدماء؛ فتعجب.

وللسبب نفسه ذهب المعتزلة، إلى القول بأن القرآن كلام الله مخلوق حادث؛ وليس قديمًا، فإنه لو كان قديما لتعدد القدماء، ولشارك الرب في صفة القدم؛ فيكون القدماء أكثر من واحد، وذلك يؤدي -كما يزعمون- إلى الشرك الذي يتنافى مع التوحيد.

هذا مذهب المعتزلة، وهذا ما يقصدون من معنى وراء كلمة التوحيد، الذي هو المبدأ الأول أو الأصل الأول من أصولهم الخمسة، وهو توحيل وليس توحيدًا، وواضح أن القوم قد أخطئوا خطأ بينًا فيما ذهبوا إليه، ولا يعفيهم من تبعة هذا الخطأ، حسن نواياهم إن أحسنا نحن بهم الظن، أو تحريهم تنزيه الله تعالى عن الشرك، وبالأخص في صفة القدم، والخطأ الذي وقع فيه القوم بين وواضح؛ فهم قد خلطوا بين الذوات والصفات، أو بين الذات والمعنى؛ فالصفات معانٍ قائمة بالذات وليست ذواتًا؛ فالقول بقدم الصفات لا يترتب عليه أبدًا تعدد في ذوات القدماء، ولا يترتب على تعدد الصفات القديمة أي شرك بالله ذلكم أن إثبات الصفات القديمة، هو إثبات لمعانٍ قائمة بالذات القديمة الواحدة، وهو إثبات لمعانٍ كمالية قائمة بالله الواحد، الذي لا تثبت الألوهية إلا له، لا إله إلا هو رب العالمين.

وتعدد الصفات التي هي معانٍ لا يعني تعددًا في ذوات قديمة؛ وإنما هو إله واحد -سبحانه- له صفات قائمة به تعالى، وليست قائمة بنفسها؛ فإن المعاني لا تستقل بنفسها ولا تستغني عمن تقوم به، وتستند في تحقق وجودها عليه.

ومن البديهي أن الشرك -عياذًا بالله- لا يكون بالقول بتعدد معانٍ قديمة، أو صفات قديمة؛ وإنما يكون بالقول بذوات قديمة؛ والنصارى كفروا ليس لأنهم وصفوا الله الواحد بصفات قديمة؛ ولكن لأنهم أثبتوا ثلاثة آلهة، هم -كما يزعمون- ذوات قائمة بنفسها، كل واحد من الثلاثة -في زعمهم- ذات قائمة بنفسها متصفة بصفات الكمال والجلال.

فالقول بالصفات القديمة إذن، لا يؤدي إلى القول بآلهة كثيرة، ولا بتعدد في المعبود سبحانه، وإلا؛ فمن ذا الذي يتخذ لنفسه معبودًا هو عبارة عن صفة أو معنًى قائم بغيره، ثم إن كل موجود لا يخلو ضرورة من صفات تلحقه، ولا يوجد موجود بلا صفة، وكل موجود بصفاته يعده الناس واحدًا، ولا يجعلون منه كثرة بعدد ما له من صفات أو أسماء أو أعمال.

هذا؛ ولما ضلت المعتزلة في قضية الصفات، ونفي الصفات عن الله والتي منها صفة الكلام، قالت المعتزلة، بأن القرآن مخلوق، ومن هنا نشأ القول بفتنة خلق القرآن، والذي تولى كبره المعتزلة؛ فرأى المعتزلة أن الاعتقاد بقدم القرآن إلى جانب قدم الله شرك؛ فقد مر بنا أنهم لا يقولون بصفات الله؛ فإذا كان الكلام صفة قديمة لله، كان القرآن باعتباره كلامًا إلهيًّا قديمًا، وهم ينكرون القدم إلا على الذات الإلهية وحدها.

وقد علمنا أن الجهم بن صفوان، ممن قال بهذا القول يسبق به المعتزلة؛ لكن المعتزلة تولوا كبر هذا الأمر، وشاع في عصرهم بالصورة التي سنذكر شيئًا منها -إن شاء الله- وبطل فتنة القول بخلق القرآن، كان الخليفة المأمون الذي تأثر بالمعتزلة وقربهم؛ لأنه كان تلميذًا لأبي الهذيل العلاف، أحد رؤسائهم، وتبنى المأمون هذه القضية يدفعه إليها دفعًا رجال المعتزلة، وفي مقدمتهم كبير قضاته؛ أحمد بن أبي دؤاد، ومن العجيب أن يكون الولد على نقيض أبيه! فقد كان الرشيد، ينكر على من يقول بذلك، ولما نادى بشر المريسي بذلك في عهد الرشيد هدده بالقتل، وكان المريسي، تلميذًا لأبي يوسف، تلميذ أبي حنيفة، وقد غضب عليه شيخه؛ لمقالته تلك وطرده من مجلسه.

ونادى المعتزلة، أن الكلام مخلوق لله تعالى، وأن القرآن كلام الله، فهو بالتالي مخلوق، وتبنى المأمون الفكرة وأصدر منشورًا صور فيه انزعاجه لما أصاب الدين، وما حل بالإسلام من ضر؛ فتبين عظيم خطره، وجليل ما يرجع في الدين، وكفر وضرر ما ينال المسلمين بينهم من القول في القرآن، وبخاصة اشتباهه على كثير منهم؛ حتى حسن عندهم، وتزين ألا يكون مخلوقًا؛ فيتعرضوا بذلك لدفع خلق الله الذي بان به عن ما خلقه، وتفرد بجلالته من إتباع الأشياء كلها بحكمته، وإنشائها بقدرته، والتقدم عليها بأوليته التي لا يبلغ أُلاها، ولا يدرك مداها، وكان كل شيء دونه خلقًا من خلقه، وحدثًا هو المحدث، وإن كان القرآن ناطقًا به ودالًّا عليه، وقاطعًا للاختلاف فيه، وليس يرى أمير المؤمنين لمن قال هذه المقالة حظًّا في الدين، ولا نصيبًا من الإيمان واليقين.

وبدأ المأمون بقضاته وعماله، وجعل يطلب إليهم الإيمان بخلق القرآن، ومن لا يؤمن بذلك يعزل فورًا؛ إذ أنه يصلح غير موثوق بدينه؛ حتى لا تنفذ أحكام الله تعالى، إلا بشهادة أهل البصائر في الدين والإخلاص للتوحيد.

كان المأمون في الرقة حينما أرسل إلى نائبه في بغداد إسحاق بن إبراهيم، أن يجمع القضاة والفقهاء والمحدثين، والمفتين وينذرهم بالعقوبة إن لم يستجيبوا للقول بخلق القرآن؛ فعمد بعضهم إلى المكر والحيلة والمراوغة في القول، هربًا مما ينتظرهم من الأذى، وكان ممن وقع عليهم الأذى حتى استشهد في قيده الفقيه محمد بن نوح، وقد وقع على الإمام أحمد بن حنبل من جراء تلك الفتنة أذًى شديدًا.

إذ سيق في القيود الحديد لمقابلة المأمون في طرسوس؛ ولكن المأمون مات قبل أن يصل الفقيه العظيم إليه، وظن المسلمون أن الفتنة قد ماتت بموت المأمون؛ غير أنه قد أوصى أخاه وخليفته المعتصم بالسير في طريق الفتنة؛ فمزق جسم الإمام بالسياط، وظل الأمر كذلك في عهد المعتصم، ثم في عهد ابنه الواثق، الذي قتل بعض معارضي فكرة خلق القرآن وصلبهم، وظل الأمر على هذا الاضطهاد الذي وقع على فقهاء المسلمين؛ حتى جاء المتوكل؛ ففك قيود الفقهاء، وانتصر لهم ضد المعتزلة فقويت بمساندته شوكة أهل السنة.

وهكذا انتهت هذه المحنة التي كانت -ولا شك- ضربا من الهوس المذهبي، الذي لا يستحق كل هذا الغلو، والذي لا يقدم ولا يؤخر في صلب عقيدة الإسلام.

هذا؛ والقول بخلق القرآن كان فتنة عظيمة؛ حتى إنه منع الفقهاء والمحدثون، والآمرون، والناهون من الحديث في بغداد، وفي غيرها من سائر المواضع من الدعوة، إلا أن يقولوا بقول بشر المريسي، ومحمد بن الجهم، ومن كان موافقًا لهم على مذهبهما في القول بخلق القرآن؛ فهؤلاء هم الذين يتكلمون ويدعون؛ وأما من أظهر مخالفتهم، أو ذم مذهبهم، أو اتُّهم بذلك؛ أُحضر فإن وافقهم ودخل في مذهبهم، وأجابهم إلى ما يدعون إليه ترك؛ وإلا قتلوه سرًّا، وحملوه من بلد إلى بلد؛ فكم من قتيل لم يعلم به، وكم من مضروب قد ظهر أمره، وكم ممن أجابهم وتابعهم على قولهم من العلماء خوفًا على أنفسهم، ولما عرضوا على السيف والقتل أجابوا كرهًا، وفارقوا الحق عيانًا وهم يعلمونه؛ لما حذروه من بأسهم، والوقوع في أشراكهم.

هذا؛ وقد عُلم أن بدعة القول بخلق القرآن لها جذورها اليهودية؛ فقد يكون من المثير للدهشة أن نتبين أن هذه البدعة لها جذور يهودية؛ وذلك أن أول المؤرخين، يذكرون أن أول من عرف عنه القول بخلق القرآن، هو الجعد بن درهم، والجعد خراساني الأصل، من موالي بني مروان، أقام بدمشق، وحينما تحاول أن تتعرف كيف انتهت هذه المقالة للجعد، تراها ترجع في أصولها البعيدة إلى اليهودية؛ فقد انتقلت إليها عن طريق اليهود؛ إذ أخذ هذه الدعوى عن بيان بن سمعان، وتلقاها بيان عن طالوت بن أخت لبيد بن أعصم وزوج ابنته، ولبيد بن أعصم، هذا هو اليهودي الذي حاول أن يسحر النبي وقد أخذها عن أحد يهود اليمن؛ فالدعوة إلى القول بخلق القرآن، يهودية الأصول والجذور، وسنتبين أيضًا -إن شاء الله- أن أكبر دعاتها كانت لهم صلات عرقية باليهود.

وقد ظل الجعد، يقول بخلق القرآن، ويشيع ذلك بين الناس في دمشق؛ فلما أراد خلفاء بني أمية القبض عليه هرب إلى الكوفة، واختفى فيها مدة، وهناك التقى به الجهم بن صفوان، وأخذ عنه القول بخلق القرآن، وظل الجعد في الكوفة حتى تنبه إلى أمره خالد بن عبد الله القسري، واليها من قبل الأمويين؛ فقتله في أحد أيام عيد الأضحى بعد أن أعلن ذلك على الناس في خطبة العيد.

وأما تلميذه الجهم بن صفوان؛ فقد تابعه على القول بخلق القرآن؛ حتى كان يناظر مقاتل بن سليمان في المسجد، ثم نفي إلى مرو، وانتهى به المطاف إلى القتل على يد والي أصبهان، ومن الغريب أن جهمًا هذا ينتمي إلى الخزر، وكانت اليهودية قديمة في الخزر، وليست النسبة إلى اليهودية بين المعتنقين لبدعة خلق القرآن صدفة؛ بل هي أمر ملحوظ؛ فبشر المريسي الذي تولى كبر هذه الدعوى أمام الرشيد والمأمون، كان أبوه يهوديًّا أيضًا؛ فأسلم، ولا شك أن هذه النزعة جاءتهم من تغلغل الفكر اليهودي فيه وفي أسرته، وليس مستغربًا على رجل كان أبوه يهوديًّا، أن يقف على الفكر اليهودي ويتأثر به؛ بل الغريب ألا يكون لهذا التأثر مظاهر تشير إليه.

كانت فتنة خلق القرآن حتى أيام المأمون، تمثل اتجاهًا فرديًّا لبعض الأشخاص كانوا يواجهون من يتصدى لهم، ويوقفهم عند حدهم؛ بل كانت هذه النزعة، نزعة منكرة تكرهها السلطة، وترى في دعاتها خروجًا عن القرآن وما جاء به.

ومن أبرز الأدلة على ذلك: أن كل الذين حملوا هذه الدعوة، بدا أنهم خارجون على ما تؤمن به الدولة؛ فقتلوا عقابًا لهم على ما ارتكبوه من شنائع تخالف جوهر الدستور الذي تمضي الدولة على هديه -وهو القرآن الكريم- وكان الخلفاء وولاتهم يرون في قتلهم تقرب إلى الله تعالى، ولولا أن بشرًا اختفى عن أعين الرشيد عشرين عامًا، لكان جزاءه مثل من سبقه، إلا أنه ظل كامنًا يعمل في الخفاء، ويغمغم هو ومن سلك طريقه بدعواهم بعيدًا عن الضوء أيام الرشيد والأمين؛ فلما استطاع أحمد بن أبي دؤاد، أن يصل إلى مكان السلطة أيام المأمون.

وكان المأمون، رجلًا مولعًا بالبحث والمعرفة، وظن أن هؤلاء يمثلون تيارًا من الفكر الحر، وبخاصة أنهم أوتوا القدرة على الجدل، بما اصطنعوه من أساليب أخذوها عن الأمم التي انتقلت معارفها إلى ساحة الفكر الإسلامي عن طريق الترجمة، التي بلغت أوجها في عصر المأمون؛ حتى إنه خصص لها دارًا سماها دار الحكمة، وكان المعتزلة قد اصطنعوا هذه الوسائل الجدلية في الرد على مهاجمي الإسلام من أهل الأديان الأخرى، وانتصروا عليهم، وكان المأمون يستهويه أن يشهد حلبات هذه المناظرات ويشارك فيها؛ فكان ذلك سبيلًا إلى قرب هؤلاء منه وتأثيرهم في اتجاهه، ولو وقف الأمر عند هذا الحد، بأن يقولوا ما يعتقدون من غير أن يحملوا الناس عليه لكان الأمر محتملًا؛ إلا أنهم أخذوا يسيطرون على الجو الفكري، ويضيقون الخناق على من يخالفهم، ويحولون بينهم وبين أماكن التأثير في الناس، وأخذوا يعينون رجالهم في مناصب الخطابة والإمامة والقضاء؛ بل زاد الأمر سوءًا حينما أخذوا يمنعون مخالفيهم في الرأي من التحدث إلى الناس في المساجد، ويتابعونهم بالتهديد والوعيد، ولا يتورعون عن قتلهم.

وهكذا انتهت القضية من مرحلة الإرهاب والخوف من التنكيل بمن يتصدى للرد على دعاتها، إلى مرحلة مواجهة هؤلاء والتصدي لهم، والإعلان على الملأ عن تحديهم، والاستعداد لمناظرتهم وإظهار باطلهم، وتورطت الدولة باضطهاد العلماء الرافضين لفكرة خلق القرآن الكريم، كما مر بنا قريبًا عند الإشارة إلى تعذيب الإمام أحمد بن حنبل، وقتل الفقيه محمد بن نوح.

**المراجع والمصادر:**

1. **أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، 1389هـ**
2. **عواد بن عبد الله المعتق، المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها ، الرياض، مكتبة الرشد، 1417هـ**
3. **الدكتور صابر بن عبد الرحمن طعيمة، دراسات في الفرق ، الرياض، مكتبة المعارف، 1408هـ**
4. **عبد القاهر بن طاهر البغدادي، الفَرْق بين الفِرَق ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، المعرفة للطباعة والنشر، 1976م**
5. **محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، 1395هـ**
6. **علي سامي النشار، نشأة التفكير الفلسفي في الإسلام ،القاهرة، دار المعارف، 1981م**
7. **عبد الرحمن عميرة، المذاهب المعاصرة وموقف الإسلام منه ، بيروت، دار الجيل، 1405 هـ**
8. **مصطفى الشكعة، إسلام بلا مذاهب ، الدار المصرية اللبنانية، 2004م**
9. **إحسان إلهي ظهير، القاديانية دراسات وتحليل ، الرياض، طبع ونشر رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء، 1404هـ**
10. **أحمد محمود صبحي، في علم الكلام: دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين ، مؤسسة الثقافة الجماعية، 1982م**
11. **عبد القادر بن حبيب الله السندي، التصوف في ميزان البحث والتحقيق ، المدينة المنورة، مكتبة ابن القيم، 1410هـ**
12. **محمد عبد الهادي المصري، أهل السنة والجماعة معالم الانطلاقة الكبرى ، الرياض، دار طيبة للنشر والتوزيع، 1409هـ**
13. **الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة ، إشراف ومراجعة: مانع الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، 1418هـ**